

السكينة في صحة حديث السفينة

إِنْ مَلَكَ أَهْلُ بَيْتِي فِيكُمْ مَثَلُ سَفِينَةِ نُوحٍ
مَنْ رَصَّهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ

إِنَّمَا مَثَلُنَا فِي عَمَلِ الْأُمَّةِ كَسَفِينَةِ نُوحٍ
وَكِتَابِ حِطَّةٍ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ

تأليف: نويد أرجمند

سرشناسه	: ارجمند، نوید، ۱۳۵۵ -
عنوان قراردادی	: احادیث خاص (سفینه) . شرح
عنوان و نام پدیدآور	: السکينة فی صحة حدیث السفينة ... / تألیف نوید ارجمند.
مشخصات نشر	: قم: بنیاد فرهنگی امامت، ۱۳۹۶.
مشخصات ظاهری	: ۶۰۰ ص.
شابک	: ۶-۷-۹۴۱۰۵-۶۰۰-۹۷۸: ۲۸۰۰۰۰ ریال
وضعیت فهرست نویسی	: فیفا
یادداشت	: عربی.
یادداشت	: کتابنامه: ص. ۵۶۷ - ۵۹۹؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع	: احادیث خاص (سفینه) -- نقد و تفسیر
موضوع	: *Hadiths, Special (Safinah) -- Criticism and interpretation
رده بندی کنگره	: ۱۳۹۶ الف ۷۰۲ ص / BP۱۴۵
رده بندی دیوید	: ۲۹۷/۲۱۸
شماره کتابشناسی	: ۴۶۲۳۶۹۲

www.ketab.ir

السکينة في صحة حديث السفينة

نوید آرجمند

■ ناشر: انتشارات امامت اهل بیت

■ چاپ: اشراق

■ نوبت چاپ: اول، ۱۳۹۶

■ شمارگان: ۱۰۰۰ نسخه

■ قیمت: ۲۸۰۰۰ تومان

■ شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۹۴۱۰۵-۷-۶

مراکز پخش:

بنیاد فرهنگی امامت:

قم، بلوار معلم، کوی ۱۰، خیابان شهیدین، پلاک ۵۶
کدپستی: ۳۷۱۵۶۹۳۴۴۶ | تلفن و نمابر: ۰۲۵-۳۷۸۳۸۶۹۰-۲

www.emamat.ir

nashr@emamat.ir



ma_book

فروشگاه کتاب ما:

قم، بلوار معلم، مجتمع ناشران، طبقه همکف، پلاک ۱۱
تلفن: ۰۲۵-۳۷۸۴۲۴۴۳

این اثر با حمایت معاونت فرهنگی وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی به چاپ رسیده است.

فهرس

١١	مقدمة المؤسسة
١٣	مقدمة المؤلف

الفصل الأول: البحث حول رواية عبد الله بن الزبير بن العوام (ت ٧٣هـ)

٢٣	بحث في رجال سند الحديث وكلهم ثقات بلا مناع سوى عبد الله بن هبة
٢٥	بحث حول وثاقة عبد الله بن هبة المصري وسند رجال الصحيحين
٢٧	المسلك الأول: أنه صحيح الحديث عند بعض علماء السنة
٣١	المسلك الثاني: أنه حسن الحديث عند بعض علماء السنة
٣٧	المسلك الثالث: حديثه هذا صحيح لأنه حدث به قبل أن يثبت
٤٢	المسلك الرابع: حديثه هذا صحيح لأن الراوي عنه هو سعيد بن جبير وهو الذي رماه بالخلط
٤٥	المسلك الخامس: حديثه هذا صحيح لأنه يرويه عن أبي الأسود وكل سنده حفيقة منه
٤٦	المسلك السادس: أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات على الأقل في حديثه هذا

الفصل الثاني: البحث حول رواية عبد الله بن عباس

بن عبد المطلب (ت ٦٨هـ)

٦٠	تحقيق رجال السند وكلهم ثقات بالإجماع عدا أبي الصهباء الكوفي والحسن
٦١	تحقيق حال أبي الصهباء الكوفي
٦١	بيان أنه قد وثق ولم يجرحه أحد، فهو ثقة صحيح الحديث كما قال الحافظ الذهبي وغيره
٦٢	بيان أن جمع من كبار علماء السنة قد صححوا وحسنوا حديثه
٦٤	بيان أن ابن خزيمة صحح حديثه الذي تفرد به وهذا توثيق ضمني لأبي الصهباء الكوفي

- تحقيق حال الحسن بن أبي جعفر الأزدي البصري وهو صدوق، حديثه حسن..... ٦٨
بيان أن بعض علماء السنة حسنوا حديثه لذاته أو لغيره - أي في الشواهد والمتابعات - و..... ٧٠
بيان أن الحسن بن أبي جعفر روى حديث السفينة بسندين ولكن مع ذلك لا إشكال..... ٧٤
نتيجة البحث في هاتين الروایتين والحكم على الحديث..... ٧٩

الفصل الثالث: البحث حول رواية علي بن أبي طالب عليه السلام

(المستشهد عام ٤٠هـ)

- بيان أن هذه الرواية موقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام ولكنها في حكم المرفوع..... ٨٥
تحقيق رجال السنة وكلهم من رجال البخاري أو مسلم في صحيحهما..... ٨٦
تحقيق حال معاوية بن هشام القضا الكوفي، وهو من رجال صحيح مسلم..... ٨٧
المسلك الأول: أنه ثقة صحيح الحديث مطلقاً كما قال الحافظ الذهبي وغيره..... ٨٩
المسلك الثاني: أنه صدوق حسن الحديث كما قال جمع كثير من علماء السنة..... ٩١
المسلك الثالث: علماء السنة احتجوا بحديث من هو أدنى من معاوية بن هشام..... ١٠٧
المسلك الرابع: أنه حسن الحديث في الشرهه والمتابعات على الأقل فحديثه هذا حسن لغيره..... ١٠٩
تحقيق حال المنهال بن عمرو وهو من رجال صحيح البخاري، وثقة مطلقاً..... ١١٢
توضيح حول عننة سليمان بن مهران الأعمش ولا يصدره أن وصف بالتدليس وفيه خمسة مسالك..... ١٢٢
المسلك الأول: الأعمش وإن وصف بالتدليس إلا أنه مقل منه فلا تُرد عننته إلا حيث..... ١٢٣
المسلك الثاني: إنهم قد مشوا عننة من أكثر من التدليس بحسب نسبة إلى الأعمش..... ١٢٦
المسلك الثالث: أن رواية الأعمش عن شيوخ له أكثر عنهم محمد بن علي بن اتصال..... ١٢٩
المسلك الرابع: جرى علماء السنة على تمشية رواية الأعمش المعنونة بحسب ذرائعهم..... ١٣١
المسلك الخامس: إن رواية علي (عليه السلام) - مع التسليم بكونها معللة بسنة..... ١٣٩
النتيجة من تحقيق تلك الروايات الثلاثة والحكم على الحديث إلى هنا..... ١٤٢
كلام الشيخ سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري في تحسين رواية علي عليه السلام في تحقيقه..... ١٤٣

الفصل الرابع: البحث حول رواية أبي سعيد الخدري (ت ٧٤هـ)

- تحقيق رجال السند، وليس في سنده من لا يُعرف سوى عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلبي..... ١٤٩
تحقيق حال عبد الرحمن بن أبي حماد الكوفي المقرئ وهو صالح مشهور من كبار القراء..... ١٥٠
تحقيق حال راشد بن سعد أبي سلمة الصائغ، وهو ثقة صحيح الحديث أو حسن الحديث..... ١٦٢
تحقيق حال عطية العوفي، وأنه صدوق لا يكذب أبداً وإنما ضعف من قتل التشيع ومن..... ١٧٠

١٧٠	بيان أن جمع من كبار علماء السنة كالترمذي حسنوا حديث عطية العوفي
١٧٨	بيان أن اتهامه بالتدليس غير صحيح؛ بل هو كذب عليه
١٨٥	بيان أنه لا إشكال في كون حديثه حسناً في الشواهد والمتابعات على الأقل كما قال
١٨٨	التنبيه الأول: كلام ابن حجر العسقلاني في عطية بأنه «يخطئ كثيراً» و«ضعيف الحفظ»
١٩٠	التنبيه الثاني: كلام للشيخ محمود سعيد ممدوح بالنسبة إلى وثاقة عطية وعلّة تضعيفهم إياه
١٩٢	التنبيه الثالث: كلام أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليمان في عطية
١٩٦	التنبيه الرابع: رد كلام الشيخ الألباني في تضعيف عطية
٢٠١	تحقيق حال عبد العزيز بن محمد بن ربيعة الكلبي، لا توجد ترجمة له ولكن لا يضرنا هذا
٢٠١	المسلك الأول: هو المستور أي مجهول الحال في العدالة باطناً فقط، والمختار قبوله عند
٢٠٨	المسلك الثاني: بعض علماء السنة قبلوا حديث من هو أدنى من عبد العزيز بن محمد
٢١٠	المسلك الثالث: أنه باس بحديثه في الشواهد وذكر بعض الأمثلة من كلام الشيخ
٢١٢	المسلك الرابع: أن أبا عبد الله السنة قبلوا في الشواهد والمتابعات حديث من هو أدنى
٢١٣	النتيجة من تحقيق تلك الروايات والأحكام على الحديث إلى هنا

الفصل الخامس: البحث في رواية أبي ذر (رحمة الله عليه) (ت ٣٢٢هـ)

٢١٧	شجرة أسانيد رواية أبي ذر رحمه الله
٢١٩	بيان أن طرق الحديث إلى أبي إسحاق السبيعي كثيرة، وسند الحديث في كتاب
٢٢١	تحقيق حال حنش بن المعتمر مختصراً وبيان أنه حسن الحديث لأقل
٢٢٤	بيان الاختلاف في رواية أبي إسحاق: هل رواها بلا واسطة عن حنش أم رواها بواسطة
٢٢٥	بيان أن خلط أبي إسحاق -وهو من رجال الصحيحين- ليس بضرراً من جهة وجوه
٢٢٥	الوجه الأول: أنه إنما كبر وتغير حفظه، ولكنه لم يخلط فلا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن
٢٢٨	الوجه الثاني: إسرائيل أثبت الناس في جده أبي إسحاق وسامعه منه في غيبة
٢٣٢	الوجه الثالث: لم ينفرد أبو إسحاق بشيء من هذا الحديث -لا بالسند ولا بالمعنى- فلا
٢٣٢	بيان أن جهالة الرجل المبهم بين أبي إسحاق وحنش لا تضرنا، وفيه ثلاثة وجوه
٢٥١	بيان أن ثمة متابعين قاصرتين -للرجل المبهم في رواية إسرائيل عن جده- من روايتي سعيد
٢٥١	المتابعة الأولى: رواية علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي ذر وإسناده حسن
٢٥٦	المتابعة الثانية: رواية أسلم المكي عن أبي الطفيل عن أبي ذر، وإسناده حسن
٢٦٤	النتيجة من تحقيق طرق رواية أبي ذر والحكم على سند رواية أبي ذر
٢٦٤	النتيجة النهائية والحكم على الحديث بمجموع الطرق الخمسة

الفصل السادس: اتهام بعض رجال الأسانيد بالتشيع لا يقدح في صحة الحديث

- تعريف التشيع اعتماداً على كلام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) في كتابه..... ٢٦٩
بيان أن التشيع ثلاثة أقسام: المحبة (التشيع المطلق)، والمحبة مع التقديم على الشيخين..... ٢٧٣
بيان أن الشيعي بالمعنى الأول أتى بالواجب من المحبة وأنه ليس بمبتدع أصلاً فيقبل حديثه مطلقاً..... ٢٧٣
بيان أن الشيعي بالمعنى الثاني ليس بمبتدعاً أصلاً لأنها مذهب بعض الصحابة وكبار التابعين..... ٢٧٣
بيان أن التشيع بالمعنى الثالث صاحبه مبتدع لأجل سببه فيرد حديثه إذا كان داعية إلى مذهبه..... ٢٧٥
قاعدة أسسها مبتدعها أنواصب وهي: إذا روى المبتدع غير الداعية ما فيه تقوية لبدعته..... ٢٧٨
بيان أن بعض حديث سفينة نوح إنما اتهموا بالتشيع المطلق وهذا ينفعهم وهو نوع من..... ٢٨٣
تطبيقات عملية من علماء الحديث تؤيد صحة هذه النتيجة، وذكر بعض الأمثلة..... ٢٨٣

الفصل السابع: كلام بعض علماء السنة في تصحيح حديث السفينة أو تحسينه

- والنتيجة التي وصلنا إليها بعد تحقيق أسانيد الحديث في كتب السنة فقط هي نفسها قال..... ٢٩١

الفصل الثامن: ليس حديث السفينة صحيحاً وعلماء السنة يشرحون حديث السفينة في كتبهم ويدفعون شبهة وجود النكارة في متنه

- تعريف النكارة..... ٢٩٩
بيان أن الحديث بعد منكر إذا كان..... ٣٠٢
بيان أن هذه الأمور لا تنطبق على حديث السفينة إلا الأمر الرابع منها عند بعض علماء السنة..... ٣٠٢
بيان أنه لا يصح عند بعض علماء السنة أي حديث في خصائص علي بن أبي طالب..... ٣٠٣
بيان أن علة اختلاف علماء السنة في تصحيح الأحاديث وتضعيفها ليست فقط لأجل..... ٣٠٧
تضعيف حديث السفينة لأجل نكارة المتن مردود لأمور عدة..... ٣٠٨
الأول: ردة احتجاج الشيعة بالحديث لأجل نكارة متنه غير مقبول..... ٣٠٨
الثاني: ليس في حديث السفينة إلا جملة تشبيهية، ثم ذكر وجه هذه التشبيه..... ٣٠٨
الثالث: بعد ثبوت حديث السفينة من حيث السند لا مجال لاستنكار معناه..... ٣٠٩
الرابع: علماء السنة يشرحون حديث السفينة في كتبهم ويدحضون شبهة وجود النكارة..... ٣١٠

الفصل التاسع: كلام المخالفين في تضعيف حديث السفينة أو تضعيف بعض طرقه، والجواب عما قالوا

- مع الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «تلخيص المستدرک» و«میزان الاعتدال» ٣١٧
- مع الحافظ ابن تیمیة الحرانی (ت ٧٢٨هـ) في «منهاج السنة النبویة» ٣٢٧
- مع الحافظ ابن حجر العسقلانی (ت ٨٥٢هـ) في فتاواه الحديثیة ٣٣٤
- مع الشیخ الألبانی (ت ١٤٢٠هـ) في «سلسلة الأحادیث الضعیفة» ٣٣٦
- حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألبانی ٣٤٩
- المثال الأول على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألبانی ٣٥٢
- المثال الثاني على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألبانی ٣٥٥
- المثال الثالث على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألبانی ٣٥٨
- المثال الرابع على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألبانی ٣٦٠
- المثال الخامس على أن حديث السفينة صحيح اعتماداً على المنهج الألبانی ٣٦٣
- نكارة حديث السفينة - الشیخ الألبانی عجیبة ٣٦٧
- اتهامه للسید شرح الدین والشمس الحمینی ٣٧١
- مع الشیخ عثمان الخمیس في كتابه «كشف الحجابي محمد التيجاني» ٣٧٧
- تحقیق حال حنش بن المعتمر مفصلاً، وفيه توضیح بعض الأمور ٣٨٠
- الأمر الأول: طعن ابن حبان في حنش مردود أنه منته ومصرف في المخرج ٣٨٠
- الأمر الثاني: قول النسائي في حنش «ليس هو» ليس جرحاً مفسداً ٣٨٦
- الأمر الثالث: قول البخاري «يتكلمون في حديثه» ليس بحسن إذ لا يدري من المتكلم وما الكلام ٣٨٩
- النتيجة من كلام جارحي حنش وأسماء بعض العلماء الذين قد عارضوا سند ٣٩٩
- الأمر الرابع: التوثيقات والتعديلات الواردة في حق حنش من قبل أئمة الحديث ٤٠٣
- الأمر الخامس: الذين عدلوا حنشاً وثقوه أعلى مقاماً من الذي تكلم فيه ابن حبان ٤١٠
- الأمر السادس: هؤلاء الذين وثقوا وعدلوا حنشاً كأحمد وابن المديني وأبي داود ٤١٠
- الأمر السابع: أن المخرج غير المفسر غير مقبول مطلقاً ٤١٠
- الأمر الثامن: الجواب عما قال ابن عدي والذهبي في حنش ٤١٤
- الأمر التاسع: أن لقول البخاري في حنش «يتكلمون في حديثه» دوراً كبيراً في تضعيف الرجل ٤٢٣
- الأمر العاشر: كلام غير النسائي والبخاري وابن حبان في حنش من المخرج مردود ٤٢٦
- الأمر الأخير: لا ينزل حديث حنش عن مرتبة الصحيح ٤٢٩
- قول الشیخ عثمان الخمیس: «لا يصح عن النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ بل هو كذب عليه» ٤٣٤
- مع الدكتور بشار عواد معروف في تحقیقه على كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ٤٣٥
- تحقیق حال عمرو بن ثابت ٤٣٨

- ٤٣٩..... ذكر جميع ما وقفث عليه من الجرح المهم في عمرو بن ثابت
- ٤٤٠..... ذكر جميع ما وقفث عليه من الجرح المفسر في عمرو بن ثابت
- ٤٤١..... بيان دليل تضعيفهم إياه: لأنه كان متشيعاً مفرطاً، شديد التشيع غال.....
- ٤٤٣..... ما نسب إلى عمرو بن ثابت أنه قال: «لما مات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).....»
- ٤٤٤..... الجواب عما قال ابن عدي في ترجمة عمرو بن ثابت
- ٤٥٦..... الجواب عما قال ابن حبان في ترجمة عمرو بن ثابت
- ٤٥٨..... الجواب عما قال ابن الجوزي في «الموضوعات»
- ٤٦٤..... مع عبد الله بن عمار بن عبد الله الشهري محقق كتاب «المطالب العالية» لابن حجر العسقلاني.....
- ٤٦٨..... مع الشيخ عبد الله بن حمد اللحيدان في تحقيقه على الجزء الثاني من كتاب.....
- ٤٧٠..... مع الشيخ سعد بن عبد الحميد بن عبد العزيز آل حميد في تحقيقه على الجزء الثالث من كتاب.....
- ٤٨٥..... مع الشيخ حمدي عبد المجيد سلق في تحقيقه على كتاب «مسند الشهاب».....
- ٤٨٧..... مع الشريف حاتم بن عارف الدوسي في تحقيقه على كتاب «أحاديث الشيوخ الثقات».....
- ٤٩١..... مع الشيخ الدكتور خلدون الأحمد في كتاب «زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة».....
- ٤٩٤..... مع خالد العسقلاني في كتابه: «بل صلت».....
- ٤٩٥..... مع إبراهيم بن عامر الرحيلي في كتابه «الانتصاف للحجب الآل من افتراءات السماوي الفضل».....
- ٤٩٨..... مع الدكتور وصي الله بن محمد عباس (المعاصر) في تحقيقه على كتاب «فضائل الصحابة».....
- ٥٠١..... مع علي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي أبي الحسن المعروف بالصبير (ت ٧١٩هـ).....
- ٥٠٢..... مع الشيخ محمود الزعبي (المعاصر) في كتابه «البيئات في الرد على باطل الملاحعات».....
- ٥٠٦..... مع الشيخ سعود بن عيد بن عمير الصاعدي في كتابه «الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة».....
- ٥١٥..... كلام مع الذين ضعفوا الحديث وتبين قاعدة تقوية الحديث بمجموع طرق

الفصل العاشر: أحاديث تشهد لمعنى حديث السفينة

- ٥٢٧..... قاعدة تصحيح الأحاديث بالشواهد المعنوية، وذكر بعض الأمثلة من كلام كبار علماء السنة
- ٥٢٩..... الحديث الأول: حديث الثقلين
- ٥٣١..... الحديث الثاني: حديث في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، والهاد رجل من بني هاشم،.....
- ٥٥٥..... الحديث الثالث: حديث «يا علي من فارقتي فقد فارقت الله ومن فارقك يا علي فقد فارقتني»،.....
- ٥٦٣..... الخاتمة
- ٥٦٧..... المصادر والمراجع

مقدمة المؤسسة

الحمد لله الذي أنزل أسكبه في قلوب المؤمنين، وجعل الطمأنينة ملازمة لهم في كل وقت وحين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على أفضل الأنبياء والمرسلين، محمد النبي الأمين وعلى آله الطيبين الميامين، الذين مثّلوا من سفينة نوح في العالمين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

وبعد، فقد استفاضت أخبار شريفة متواترة في إمامة العترة الطاهرة عليهم السلام، إلا أن المحدثين من أهل السنة قابلوها بالإجحاف وعدم الإنصاف، فبين مضطرب بحجج واهية، ومتكابر لروايتها مع صحتها وتواتر أسانيدها العالية. وأصبحت لهذه الأحاديث فيما بعد موضوعية واستقلال في الدراسات الحديثية المختصة، وعنوت واشتهرت بعناوين خاصة، نحو حديث «الغدير» و«الثقلين» و«السفينة» و«الطائر المشوي» وغيرها من الأحاديث الشريفة.

وعلى العكس عند علمائنا الأبرار - قدس الله منهم الأسرار - فقد أولوها بالعناية، وبلغوا في تحقيقها الغاية، وصنّفوا في البحث عنها وتحقيقها الرسائل والمصنّفات، مثبتين صحة أسانيدها، نافين الشبهات عن وضوح دلالاتها، مؤكّدين استفادتها وتواترها؛ ومن أهمّ تلکم

المصنفات موسوعة «عقبات الأنوار» لسيد المتكلمين، وعلامة الديار الهندية، الإمام السيد الميرحامد حسين الموسوي الهندي اللكهنوي النيسابوري (المتوفى سنة ١٣٠٦)، فهو الرائد المجلي في حلبة التأليف والتحقيق.

ثم تلتها جهود علمية مشكورة على مختلف المستويات وفي جميع الأصعدة العلمية، منها موسوعة «نفحات الأزهار» للعلامة السيد علي الحسيني الميلاني حفظه الله.

ومن هذه الأحاديث الشريفة: حديث السفينة، أو حديث سفينة نوح، فع كونه من الأحاديث الصحيحة، مما يهد بذلك الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» إلا أنه تغافل عنه ذوو الصراح المستقيم، وتعامى عنه قوم آخرون، فرموا الحديث بالضعف تارة، وبالوضع أخرى، واحتار بعضهم في كيفية تأويلها على غير نصّها وتنزيلها، خلافاً للمنهج العلمية، والإنصاف والموضوعية، وأباعدوا للورى الشيطانية.

يروم هذا الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم لإثبات صحة هذا الحديث الشريف، على أساس البحث العلمي الموضوعي، وفقاً لقواعد الحجج والتعديل عند أبناء العامة، مما لا يبقى مجالاً للشك والريب.

وقد أجهد المؤلف نفسه في الغور والتمحيص في مصنفات أهل السنة والخوض في غمار البحث واستيفائه من جميع جوانبه؛ قلله دَرَه، وعليه أجره.

وقد كانت ولا تزال مؤسستنا تود رفد الحركة العلمية، وتزويد المكتبة الإسلامية بدراسات مختصة حديثة، وهي تفخر اليوم أن تقدّم هذا الكتاب القيم للباحثين والمحقّقين، شاكرين للمؤلف الكريم الباحث المتتبع الدكتور نويد أرجمند تجشمه عناء البحث والتحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
سيد الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطاهرين وأصحابه المنتجبين

مقدمة المؤلف

استدُل على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) وعلم عصمتهم بأحاديث نبوية كثيرة ومتضافرة، منها الصحيح ومنها ما بلغ حد التواتر، من كتب السنة ومن كتب الشيعة. وقد جهد علماء الحديث قديماً وحديثاً في تنقيح طرق هذه الأحاديث ومجان صحتها، إما عبر إثبات تواترها وتضافرها وإما عبر إثبات وثاقة روايتها واتصال أسانيد لها في حال كانت أخبار آحاد، اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل المتعارفة. ومن هذه الأحاديث، حديث سفينة نوح (على نبينا وعليه السلام) وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إِنَّ مِثْلَ أَهْلِ بَيْتِي فِيكُمْ مِثْلَ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَّى، وَمَنْ تَرَكَهَا غَرِقَ». وقد جمع السيد ميرحامد حسين بن محمد النيسابوري اللكهنوي (ت ١٣٠٦هـ) طرق هذا الحديث من كتب السنة فقط في كتابه القيم «عَبَقَاتُ الْأَنْوَارِ فِي إِمَامَةِ الْأَئِمَّةِ الْأَطْهَارِ»، واستدرك عليه السيد علي الحسيني الميلاني (حفظه الله) في المجلد الرابع من كتابه «نَفْحَاتُ الْأَزْهَارِ فِي خِلَاصَةِ عَبَقَاتِ الْأَنْوَارِ». ولم يكن

السيدان الجليلان بضدد البحث حول طرق حديث السفينة واحداً واحداً؛ بل بذلوا جلّ جهدهم لإثبات تواتره واستفاضته وكثرة رواته في جميع الطبقات من الصحابة إلى عصرهما؛ وذلك لأنهما كانا في معرض الردّ على صاحب «التحفة الاثنا عشرية» الشيخ المحدث عبد العزيز الدهلوي الهندي (ت ١٢٣٩هـ)، الذي لم يطعن أبداً في صحة سنة حديث السفينة؛ إلّا أنّه أثبتّه كخبر آحادي وشرحه على قدر فهمه.

ثم إنّي أرا المتقدمين من المحدثين كلاماً في حديث السفينة سوى كلام أبي عبد الله الحاكم (ت ٤٥٥هـ)؛ حيث صرح بصحته في كتابه المعروف «المستدرک علی الصحیحین»، وكلام الحافظ محمد بن الحسن الآجری (ت ٣٦٠هـ) الذي اعتبر صحة الحديث من المسلمات ونسبه إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في كتابه «الشریعة» كما سيأتي. وإن قيل - كما نسمع أحياناً -: إنّ البخاري ومسلم يرويا هذا الحديث في صحيحهما وهذا يدلّ على ضعفه عندهما، قلنا: أولاً؛ إنهما - كغيرهما - لم يلتزما استقصاء الأحاديث الصحيحة كلها كما هو معلوم، ثانياً؛ هذا حديث الغدير متواتر المتر باعتراف الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ) وقد صحّح الأخير بضرب أسانيد على شرط الشيخين ومع ذلك لم يخرجاه؛ بل وكم من حديث لم يُرو في الكتب الستة بل في السبعة وصححه الشيخ الألباني في كتابه «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، وبالعكس كم من حديث حسنه الترمذي أو أخرجه أبو داود ساكتاً عنه أو أورده أحمد بن حنبل في مسنده أو ابن ماجه في سننه وتجد أن الألباني صنّفه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» وحكم على بعض هذه الأحاديث بالوضع أو النكران. فما نريد بيانه هنا هو أنّنا لم نجد أحداً من المتقدمين صرح بضعف حديث السفينة.

أمّا المتأخرون والمعاصرون من علماء السنة فقد اختلفت أنظارهم إلى حديث السفينة، فصحّحه أو حسنه بعضهم كالخافظ شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، والحافظ جلال

١. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٣٣٥، في ترجمة المطلب بن زياد، فقال: ومثنته فتواتر.

٢. الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ذيل الحديث رقم ١٧٥٠.

الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، وشهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٣هـ)، والشيخ العلامة صالح بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ)، وبنوا حكمهم هذا بعد تحقيق أسانيدهم؛ ولذا يقول أحدهم: «بعض طرق هذا الحديث يقوي بعضها الآخر»، وضعفه بل حكم بوضعه بعضهم كالحافظ ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، وتلميذه الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، وهؤلاء بنوا حكمهم لاعتبارهم أن متن الحديث منكروفي وهن. نعم، بعضهم بحث أيضاً في أسانيد الحديث ومع ذلك لم يصححه، ولكنه -كما سيتبين- صحح أو حسن بعض الروايات بالتلفيق بين طرقها مع أنها بهذا اللحاظ -على الأقل- لا تصل في القوة ولا في الكثرة إلى طرق حديث السفينة. وهذا يكشف عن أن هؤلاء انطلقوا في حاكمية سند الحديث بطرقه المختلفة من خلفية أنهم اعتبروا متنه منكراً، فخرجوا طريقه وقد حوا به أنه أشبه القدح لكيلا يضطروا إلى تصحيح الحديث أو تحسينه، فغايتهم كانت تضعيف الحديث لأجل نارة متنه بنظرهم، ولذا تراهم -في كتبهم نفسها التي ضعفوا فيها حديث السفينة كما سيتبين- لا يصححون أو يحسنون -لا أقل اعتماداً على الشواهد والمتابعات- أحاديث أخرى تحتوي طرقها بعض رجال حديث السفينة أنفسهم فيما إذا كانت هذه الأحاديث لا تروي فضائل أهل البيت. يتبدل على أئمتهم إنما حكموا على متن حديث السفينة قبل تحقيق أسانيدهم، حكم بعضهم عن الحديث بالوضع، في حين أننا لا نجد في شيء من أسانيد الحديث التي سيأتي تحقيقها رجلاً ضعيفاً معروضاً عنه أو لا أقل متهماً بالوضع. مع أنه من المعروف بحسب الصناعة العلمية أن ورود الحديث بطرق عدة ولو كانت ضعيفة؛ بل من طريق واحد ضعيف يخرج -من جهة السند- عن الوضع، وسنوضح ذلك أكثر في ما يأتي.

فلما رأيتُ اختلاف المتأخرين في الحكم على حديث سفينة نوح (على نبينا وعليه السلام) من المصحح إلى المضعف، أفردتُ هذه الرسالة في تحقيق أسانيدهم في كتب السنة فقط بطرق خمسة تبدأ من صحابة خمسة هم: عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس، وأمير

المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وأبو سعيد الخدري، وأبو ذر، ومعتمداً على قواعد الجرح والتعديل المتعارفة وعلى أقوال علماء الحديث. ويتنصت فيها أن بعض طرق الحديث صحيح لذاته وبعضه حسن لذاته وأن إسناده كل واحد من الروايات الخمسة المذكورة حسن بحسب الشواهد والمتابعات على أقل التقادير، فيقوي بعضها بعضها الآخر - كما قال بعض كبار علماء السنة - بل ويصل إلى درجة الصحة بمجموع طرقه. فرجال هذه الطرق الخمسة إما ثقات صادقون بالإجماع أو صادقون بالإجماع ولكن مختلف فيهم من جهة حفظهم وضبطهم. ومن عدالتهم، ومع ذلك كلهم من رجال أحمد بن حنبل في «المسند»، فيمكن على الأقل الاستشهاد بحديثهم كما قال الحافظ ابن تيمية: «إن أحمد بن حنبل لا يروي في «المسند» ممن عرف منه أنه يعمد الكذب؛ بل يروي ممن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد». أما من حيث انقطاع أو اتساع اتساع الحديث واتصالها، فأنا لا أرى في شيء من هذه الطرق الخمسة انقطاعاً جلياً، أما الانقطاع الخفي - كمنعته مدلس - فلا يخرج الرواية عن صلاحية الاستشهاد بها كما سيأتي توضيحاً. وسنبين في هذه الرسالة إن شاء الله بشكل واضح أن حديث السفينة يرتقي إلى مرتبة الحسن - أي طريقين من الطرق الخمسة فكيف إذا حكمنا عليه بمجموع الطرق الخمسة مجتمعين - وسبب أن شاء الله تحقيق هذه الأمور وإثباتها مفصلاً، مع ذكر الأمثلة من كلمات كبار علماء السنة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين. وكل من يراجع كتاب «سلسلة الأحاديث الصحيحة» في طريقين يحسن الشيخ الألباني - وهو محدث العصر كما يقولون - بعض الأحاديث ويصححها بضم رواية المجهول إلى الضعيف، والضعيف إلى المجهول، والمجهول إلى المدلس، والمدلس إلى المختلط والمختلط إلى سئ الحفظ، وسئ الحفظ إلى مجهول العين الذي لا يعرف إلا في حديث واحد، كل من يراجع ذلك لا يبقى عنده شك ولا ريب في صحة حديث السفينة، وسنقف على بعض الأمثلة من هذه الموارد في كلامه إن شاء الله تعالى.

وبعد مطالعة هذه الدراسة لن يشك القارئ العزيز في أنه لو عرض سند حديث السفينة بدون متنه بعد ما حققنا حال رجاله وطرقه على أي عالم من علماء الحديث سيقربصحته أو لا أقل بحسنه بمجموع طرقه. أما إذا عُرض عليه متن الحديث وعرف أن هذه تلك الأسانيد لهذا المتن، فسترى بعضهم يحاول تضعيف الحديث بعلم غيرقادحة حتى لو تهاافت كلامه بشكل واضح؛ لأنه إذا أقر بصحة حديث السفينة فلا مفر له من الإقرار بفساد وظلم جمع من الذين يظلمهم ويأخذ دينه عنهم؛ لأنهم قد ابتعدوا عن خط أهل البيت (عليهم السلام) وخالفهم. بعضهم حاربهم وقتلهم. فلذا ترى أحدهم يقول عن الحديث: «فيه دعوة للتشيع، ومهادنة أسرار رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)». إذن لا بد لهؤلاء من تضعيف الحديث ليتأويل مناه بوجوب محبة أهل البيت فقط دون اتباعهم كما فعلوا كثيراً بالروايات التي تبين فضلهم (عليهم السلام). وما أدري وليت شعري هل نجى من أحب سفينة نوح (على نبينا وعليه السلام) وأحترمها واعترف بعظمتها ثم لم يدخل فيها ولم يتمسك بها؟! فثله يفرق قطعاً، فما فائدة هذا الحب والاحترام إن ثبتا؟! فكان الأنفع لهم أن يأولوا الحديث بتوسعة معنى «أهل البيت» مثلاً وإدخال من ليس منهم فيه، وبذلك يعطوا الذريعة لأنفسهم فيقولوا: نحن تمسكنا بهؤلاء الرجال أو النساء من أهل البيت فلا بد أن نجوا. ولكن مع ذلك ولو سلمنا بصحة هذا التأويل الثاني، فهل ينجو من تلبس أترب أهل بيته (صلى الله عليه وآله وسلم) وأخصهم به وأفضلهم بالإجماع وهم أهل الكساء والمباينة ثم تمسك بغيرهم؟! ثم هل هؤلاء الذين أدخلتموهم في «أهل البيت» زكوا سفينة أهل الكساء وهم أفضل أهل البيت بالإجماع أو تركوها؟! ولو كان في هذه التوسعة وذلك الاحترام أي فائدة فلماذا طعنوا في الحديث وحكموا عليه بالوضع؟! ولماذا يقول الحافظ الذهبي: «حديث سفينة نوح أنكر وأنكر»؟! ولو كان الحافظ الذهبي قادراً على الجمع بين مدلول حديث السفينة وبين أصول معتقداته لم يحكم بنكاره، مع أن الحديث صحيح عنده من حيث السند كما سيتبين، ولكن تضعيفه للحديث بهذه الطريقة يدل على أنه فهمه فهماً صحيحاً.

ثم بعد أن انتهيت من تحقيق أسانيد الحديث عرضت أدلة المتأخرين والمعاصرين على تضعيف الحديث أو الخدش في بعض طرقه وناقشتها وأبطلتها، وإني لا أرى أحداً منهم اطلع على جميع طرق الحديث قبل أن يحكم عليه بالضعف أو بالصحة. ولم أر أحداً منهم اطلع على طريق علي (عليه السلام) مع أن روايته موجودة في «المصنف» لابن أبي شيبة وهي أصح أسانيد حديث السفينة على الإطلاق. وسنذكر في الخاتمة أن ثمة أحاديث تشهد وتعضد معنى حديث السفينة كحديث الثقلين الصحيح بل المتواتر، فيكون معنى حديث السفينة صحيحاً حتى لو سلمنا بضعف أسانيده بمجموع طرقه. وسنراعي إن شاء الله -قدر الإمكان- الاختصار في سرد المطال ونقل الأقوال، ونحمد الله تعالى على توفيقه (كتبْتُ هذه المقدمة في شهر ذي الحجة ١٤١٨ هـ).

ثم بعد ما فرغت من تأليف هذا الكتاب في شهر ذي الحجة ١٤٢٨ هـ وبسبب بعض الظروف الطارئة لم تسنح لي فرصة نشره مباشرة، إلى أن مجي شهر رمضان في عام ١٤٣٧ هـ فجددت العزم على ذلك. واطلعتُ قبل نشره على كتاب نفيس نشره المحقق المبجل الدكتور حكمت جراح صبر الرحمة تحت عنوان «حديث السفينة» عام ١٤٣٤ هـ، حقق فيه سند الحديث أعلاه ودلالته. فرأيت أن النسبة بينه وبين هذا الكتاب نسبة انعموم والخصوص من وجه؛ لأن هذا الكتاب يركّز -كما هو معلوم من عنوانه- على تحقيق معمق سند حديث السفينة في سعي إلى تصحيح طرق رواياته المختلفة وتحسينها وتحقيق وثاقة رجاله استناداً إلى كلام أكابر علماء أهل السنة، فتختلف السبل التي سلكتها في مقام الاستدلال عن سبل الدكتور حكمت جراح. فكان سير عملنا في هذا الكتاب بأن نبدأ أولاً بإثبات صحة أسانيد الحديث المنسوبة إلى أحد الصحابة اعتماداً على قواعد الجرح والتعديل المتعارفة وعلى علم الرجال والحديث واستناداً إلى كلام أكابر علماء أهل السنة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، ثم نتنازل ثانياً عن مدعى الصحة ونقول إن هذا السند مع التسليم بضعف بعض رجاله يبقى في مرتبة الحسن لا أقل، ثالثاً نتنازل ثانية ونقول لو سلمنا أن هذا السند ضعيف إلا أن الحديث يصلح

الاستشهاد به لأن سنده ليس شديد الضعف فيمكن تقوية الحديث بمجموع طرقه. ثم إننا بعد ذلك ورابعاً مضافاً إلى ردّ كلام متقدمي المخالفين رددنا على كثير من الشبهات الحديثة الصادرة من معاصريهم، ولا بد من الالتفات إلى أن هذا الكتاب لا يتعرض لدلالة حديث السفينة على إمامة أهل البيت (عليهم السلام) وعصمتهم، ومن أراد ذلك يمكنه مراجعة الكتاب المذكور أعلاه للدكتور حكمت جارج وكذا كتاب «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار» لآية الله العلامة السيد علي الميلاني.

ن. أرحمجد، رمضان ١٤٣٧ هـ